

## حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهما الدين

( قوله تبعاً للأم ) أي بالنسبة للحمل .

( وقوله والأصل ) أي بالنسبة للثمر .

قال في التحفة ولا عبرة باحتمال كون ذلك الغير مالك الأم والشجر بنحو وصية لأنه خلاف الأصل

. اه .

( قوله فإذا تعرضت الخ ) مقابل قوله من غير تعرض لملك .

( وقوله سابق على حدوث ما ذكر ) أي الثمرة الظاهرة والولد المنفصل وذلك بأن قالت نشهد أن هذه الدابة أو الشجرة ملك فلان من منذ سنة فحيئنذا كل ما يحدث في هذه السنة يكون ملكاً للمشهد له .

وعبارة المغني فإن تعرضت لوقت مخصوص إدعاه المشهود له بما يحصل من النتاج والثمرة له وإن تقدم على وقت أداء الشهادة .

( قوله فيستحق ) أي يستحق مالك الدابة أو الشجرة ما ذكر من الولد المنفصل أو الثمرة الظاهرة ولو قال فيستحقهما بضمير الثنوية العائد على الولد والثمرة لكان أولى .

( قوله ولو اشتري شيئاً ) أي وأقبض ثمنه .

( قوله فأخذ منه ) أي فأخذ ذلك الشيء من المشتري بأن أدعى شخص فيه بأنه ملكه وأقام بيته عليه وأخذه منه .

( قوله بحجة ) أي ولو مطلقة عن تقيد الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره .

( وقوله غير إقرار ) سيأتي محترزه .

( قوله رجع على بائعه ) أي رجع المشتري على بائعه بما دفعه له .

قال البجيرمي محل الرجوع ما لم يكن يعلم عند البيع أنه لا يملكه لأن تحقق أنه سارقه أو غاصبه وإلا لم يرجع عليه بما دفعه له لأنه في مقابلة تسليمه إياه وقد حصل أيضاً . فلما علم أنه لا يملكه كان كأنه متبرع بما أعطاهم له .

. اه .

( وقوله الذي لم يصدقه ) هذه الصلة جرت على غير من هي له لأن الضمير المستتر يعود على المشتري والبارز يعود على الذي فكان حقه أن يبرز الضمير والمعنى للمشتري أن يرجع على

بائعه بشرط أن لا يصدقه في أن المدعى به ملكه وإن المدعى كاذب في دعواه لم يرجع عليه بشيء لاعترافه بأن الظالم غيره وهو المدعى .

قال في النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهر يده أو كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث أدعى ذلك لعذرها حينئذ .

. ١٥

( قوله ولا أقام الخ ) معطوف على صلة الموصول والفاعل ضمير يعود على البائع الواقع عليه إسم الموصول فالصلة بالنسبة له جرت على من هي له أي رجع عن بائعه الذي لم يقدم بيضة بأنه اشتراه من المدعى به ثم باعه فإن أقام بيضة على ذلك بعد أن حكم به للمدعى وأخذ من المشتري فلا يرجع على بائعه بشيء إذ الظالم غيره وهو المدعى .

( قوله ولو بعد الحكم الخ ) غاية في إقامة البينة فهي راجعة للمنفي ( قوله بالثمن ) متعلق برجع أي رجع على بائعه بالثمن الذي دفعه له .

( قوله بخلاف ما لو أخذ الخ ) مفهوم قوله غير إقرار أي بخلاف ما لو أخذ ذلك الشيء من المشتري بإقراره أنه ملك للمدعى فإنه لا يرجع على بائعه بشيء لأن إقراره للغير لا يكون حجة على البائع ولا ملزما له أن يرجع عليه .

( قوله أو بخلاف الخ ) معطوف على بإقراره أي وبخلاف ما لو أخذ منه بخلاف المدعى اليمين المردودة من المشتري بدليل قوله بعد نكوله فإن المراد به بعد نكول المشتري عن اليمين بأن قال المدعى له إنحلف أن هذا الذي اشتريته ليس ملكي فينكل فيحلف المدعى ويأخذ حقه ولا يرجع المشتري على البائع لأنه يعتقد أن هذا البيع ملكه وأن المدعى غير محق .

( قوله ولو اشتري ) أي شخص وهذه المسألة قد تقدمت في باب الدعوى بأبسط مما هنا .  
( قوله قنا ) أي رقيقا ذكرنا كان أو أنتى .

( قوله وأقر ) أي المشتري بأنه قن .

( قوله ثم ادعى ) أي القن .

( قوله بحرية الأصل ) أي بأنه حر أصله .

( قوله وحكم له ) أي لمدعى الحرية .

( قوله بها ) أي بالحرية .

( قوله رجع ) أي المشتري .

( قوله بثمنه ) أي الرقيق .

( قوله على بائعه ) متعلق برجع .

( قوله ولم يضر ) أي في الرجوع بالثمن .

( قوله إعترافه ) أي المشتري .

( قوله برقه ) أي ما اشتراه .

( قوله لأنه ) أي المشتري وهو علة لعدم الضرر .

( قوله معتمد فيه ) أي في اعترافه بالرق .

( قوله على الظاهر ) أي ظاهر اليد .

( قوله ولو ادعى شراء عين ) أي ادعى الملكية وبين السبب .

( قوله بملك مطلق ) أي لم تبين فيه السبب .

( قوله قبلت ) أي البينة .

( قوله لأنها شهدت بالمقصود ) أي وهو الملك وأما السبب فهو تابع له .

( قوله ولا تناقض ) أي والحال أنه لا تناقض بين الدعوى والشهادة موجودة .

( قوله على الأصح ) متعلق بقبلت .

وعبارة التحفة وفي الأنوار عن فتاوى القفال